



وقائع ونتائج

ورشة العمل القومية

للمنسقين والمختصين من الجهات المعنية

بتطبيقات التصنيف العربي المعيارى للمهن

(عمان / المملكة الأردنية الهاشمية - 25 يونيو/ حزيران 2012)

وقائع ونتائج
ورشة العمل القومية
للمنسقين والمختصين من الجهات المعنية
بتطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن
(عمان / المملكة الأردنية الهاشمية - 25 يونيو/ حزيران 2012)

**** مقدمة :**

فى إطار متابعة العمل على تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 والذي تم إقراره في الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي 2009 ، تواصل المنظمة أنشطتها للدول العربية كافة لتأكيد العمل بهذه الوثيقة الهامة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ لما لوثيقة التصنيف من دور في توفير لغة مشتركة خاصة بالهياكل المهنية للقوى العاملة ، تساعد على تيسير جمع معلومات ومقارنتها على مختلف الأصعدة الوطنية والعربية والدولية ، والعمل على استكمال تسمية المنسقين الوطنيين بهدف متابعة تطبيق هذه الوثيقة الهامة وإجراء التحديثات المطلوبة إذا لزم الأمر تنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي فى دورته التاسعة والثلاثين (القاهرة ، أبريل/ نيسان 2012) ..

**** أهداف الورشة :**

- التعريف بإطار العمل لمجموعة المختصين .
- الوقوف على آلية تغذية المنظمة بالتحديثات المطلوبة .
- تحديد مهام المنسقين الوطنيين .

**** المشاركون :**

شارك فى أعمال الورشة (26) مشاركا يمثلون : المنسقون الوطنيون في الدول العربية – المختصون المختارون لمجالات (مسوح سوق العمل ، بناء المعايير والمناهج ، الإرشاد والتوجيه المهني) .

(مرفق قائمة بأسماء المشاركين) .

**** الافتتاح :**

رحب السيد/ محمد شريف في كلمته الافتتاحية بالمنسقين الوطنيين والمختصين الذين رشحتهم مؤسساتهم للتعاون مع منظمة العمل العربية في مجال تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن، ونقل لهم تحيات وأمانى معالى السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام للمنظمة بالتوصل من خلال هذه الورشة إلى أفضل السبل الكفيلة بتطبيق التصنيف المهني . بعد ذلك ألقى

السيدة/ سونيا فونتين – مديرة مشروع التعاون الإقليمي بين دول عربية مختارة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني كلمة قصيرة، أكدت الكلمتان على التزام المنظمة بإرساء آلية لمتابعة وتحديث التصنيف تحت مظلتها كمنطلق للتعاون وتنفيذ النشاطات المشتركة.

**** جدول الأعمال :**

بعد ذلك بوشر بمناقشة جدول الأعمال وعلى النحو التالي :

(1) دور منظمة العمل العربية في مجال ما تم إنجازه والإطار التشريعي :

لخصت ورقة السيد محمد شريف مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية الإجراءات والنشاطات الخاصة بالتصنيف (الفنية والتنظيمية والتشريعية) التي خططت لها المنظمة ونفذتها بشكل مباشر أو تعاونت فيها المنظمة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). ثم قدم الإطار التشريعي (قرارات مؤتمرات العمل العربية) لتكليف المنظمة بمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 مع الأقطار الأعضاء ابتداءً من قرار اعتماد التصنيف في عام 2009 وانتهاءً بتكليف المنظمة بتحديث التصنيف في الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي 2012 (مرفق نسخة من المداخلة).

(2) حالة عملية من فلسطين – الهيكلية الوطنية (مثال عملي يمكن الأخذ به من الأقطار العربية الأخرى) :

فلسطين هي القطر العربي السباق إلى تشريع وإرساء الهيكلية والإجراءات لمواءمة التصنيف العربي المعياري للمهن، وتكليف المؤسسات المعنية من خلال قرار رئاسة الوزراء.

ركز السيد/ حسين مغامس على "الفريق الوطني" الذي اعتمد مبدأ الشراكة والتكامل بين المؤسسات المختلفة المعنية بتطبيقات التصنيف، وعرض مهام الفريق بدءاً من حصر واعتماد المهن المطلوبة في سوق العمل وصولاً إلى إعداد نظام المؤهلات الوطنية اعتماداً على التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 (مرفق نسخة من المداخلة).

جدير بالذكر أن تشكيل الفريق الوطني وتعيين م.محمود النجوم كمنسق وطني يتوافق تماماً مع الهيكلية المقترحة من منظمة العمل العربية لتحديث التصنيف تحت مظلتها. ويوفر المثال فرصة ليدرك المشاركون من الأقطار الأخرى أهمية التنسيق بين المؤسسات والجهات المختلفة على مستوى البلد من أجل التطبيق الفعلي للتصنيف في القطر، وكذلك ضرورة استخدام طلبات التحديث والتعديل على التصنيف من جميع المؤسسات.

(3) حالة عملية من مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت) – الهيكلية الإقليمية :

نظرا لعدم وجود مداخلة مكتوبة ، تم تلخيص مداخلة السيد/ جمال السلطان – مدير إدارة الشؤون العمالية في الأمانة العامة لمجلس التعاون بين دول الخليج العربي حول إجراءات المجلس

لا اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 وتحديثه وفق خصوصيات أسواق العمل في دول الخليج العربي، وكما يلي :

كانت الحاجة تتزايد لتحديث التصنيف الخليجي الموحد 1990 كي يواكب احتياجات سوق العمل. وكان اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 في مؤتمر العمل العربي عام 2009 فرصة لاستخدام التصنيف العربي كأساس في تطوير التصنيف الخليجي الموحد الجديد من منطلق عدم تكرار الجهد والتزاماً بالقرارات العربية والعمل العربي المشترك لتحقيق مرتكزات سوق عربية مشتركة.

في نوفمبر 2010 قام مجلس الوزراء في دول مجلس التعاون الخليجي باعتماد جداول مهن متوافقة مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008. عقدت عدة اجتماعات للجنة الفنية المختصة بمتابعة تطوير هيكلية التصنيف الخليجي ووضعت خطة عمل لمراجعة جميع المهن الموجودة في التصنيف العربي لاعتمادها في الجداول بشكل متوائم مع التصنيف العربي. في الاجتماع الأخير للمكتب التنفيذي لمجلس دول التعاون الخليجي، تم اعتماد الهيكلية ذاتها للتصنيف العربي بالنسبة للأقسام والأجزاء والأبواب والفصول للوصول إلى مرحلة أفضل من اعتماد الهيكلية الجديدة للتصنيف الخليجي المتوافقة مع التصنيف العربي. كما وزعت الأقسام المهنية على الدول الأعضاء للعمل على مراجعة الدليل القديم واعتماد المهن الموجودة في التصنيف العربي ومراجعتها وإضافة أية مهن مطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصياته. تواصل فرق العمل عملها وسيعرض تقرير مرحلي لنقدم العمل في شهر سبتمبر القادم على مجلس التعاون الخليجي.

للمحافظة على المواءمة بين التصنيف الخليجي والعربي سيقوم المكتب التنفيذي بالتواصل مع منظمة العمل العربية لتزويدها بالمهن المضافة التي تحتاجها دول مجلس التعاون الخليجي كمدخلات لعملية التحديث. إن التصنيف الخليجي الموحد للمهن الجديد لن يخرج عن إطار التصنيف العربي وأي تطوير سيكون بالتنسيق مع منظمة العمل العربية كي يكون العمل العربي الخليجي متناغماً مع العمل العربي المشترك بكامله. سيكون العمل على التصنيف الخليجي مكتملاً وسيقدم لاجتماع وزراء مجلس التعاون الخليجي في اكتوبر 2013.

ختم السيد/ جمال السلطان بقوله إن الورش القومية هي إحدى آليات التنسيق وتعزيز التواصل كي ننقل ماتم العمل به من دول الخليج ونستفيد من خبرات الدول العربية الأخرى. وأكد على أن جهد فلسطين كبير ومقدر وسنستفيد منه في تطوير عملنا.

(4) مجموعات عمل المختصين :

المشاركون في الورشة هم المنسقون الوطنيون الذين تمت تسميتهم من قبل وزارات العمل في بلدانهم، والمختصون في أحد مجالات تطبيقات التصنيف الذين تمت تسميتهم من مؤسساتهم. بعض المشاركين (وخاصة من المغرب العربي) يحضرون لأول مرة، لذلك كان من المفيد تخصيص جلسة لمجموعات عمل المختصين تسمح بالتعريف باختصار بطريقة تطبيق التصنيف في مجال الاختصاص، وتبيان أنه يجب إشراك جميع المؤسسات في تحديث التصنيف بغض النظر عن الجهة التي ستقوم بالمبادرة. إضافة لذلك فإن مجموعات العمل أعطت فكرة للمنظمة

حول توقعات كل مجموعة من الجهات الوطنية والمنظمة كتهيئة للعرضين التاليين حول "الهيكلة والآلية المقترحة للتحديث" و"الخطوات المستقبلية".

شارك المنسقون الوطنيون إلى المجموعة الأقرب لعملهم، ومن خلال اطلاعهم على المنهجيات والتطبيقات المختلفة للتصنيف التي تصوغ منظور كل مجموعة من المختصين (ومايهمها من المسائل) أصبح بإمكانهم تمييز دور المختص عن دور المنسق في عملية التحديث.

(5) نتائج مجموعات العمل :

تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات ووجهت لهم أسئلة موحدة جرى بحثها ومناقشتها ومن ثم عرضها حيث تم التوصل إلى :

(أ) الإحصاء ومعلومات سوق العمل :

س 1- كيف يستخدم الاختصاصي التصنيف المعياري للمهن؟

ج 1- يستخدم التصنيف في ترميز البيانات الإحصائية التي يتم جمعها من خلال المسوحات الميدانية ومن السجلات الإدارية ومن ثم في تدقيقها وتصنيفها وتحليلها ضمن التقارير الإحصائية.

س 2- من هي الجهات المعنية بتحديث التصنيف المعياري للمهن؟

ج 2- تتعدد الجهات المعنية بالتصنيف في الأقطار العربية ولكن في الأغلب وزارة القوى العاملة (العمل) وفي البعض الآخر الجهاز المركزي للإحصاء (جهاز الإحصاء)

س 3- ماذا يحتاج الاختصاصيون كي يتمكنوا من استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في عملهم اليومي (من الحكومة، من المنظمة، من جهات أخرى)؟

ج 3-

أ - من الحكومات:

- التعاون مع المنظمة وتحديد الاختصاصات للتطبيقات المختلفة للتصنيف ومهام المختصين والمنسقين الوطنيين على مستوى كل قطر .
- التطبيق العملي الفعلي للتصنيف العربي في الأنشطة الرسمية الإحصائية والدراسات وغيرها ذات الصلة في المجالات المعنية

ب - من المنظمة:

- متابعة خطوات إعداد وتحديث التصنيف الوطني مع التصنيف العربي
- إعداد دورات تأهيلية للمنسقين وللإحصائيين الوطنيين القائمين على إعداد التصنيف الوطني لمواكبة التطور في هذا المجال
- مساعدة في إعداد التوصيف للمهن المستجدة
- توفير منظومة إلكترونية للاختصاصيين والمعنيين لتبادل المعلومات والخبرات
- مساعدة في إعداد مواءمة من التصنيف المهني والتصنيف الوظيفي
- تنفيذ برنامج توعية مستمر لفترة معينة بالتعاون مع الحكومات بشأن أهمية اعتماد وتطبيق التصنيف على اعتباره آلية عملية لتطوير أسواق العمل العربي ومخرجاتها كسوق عملي

- متكامل يضمن الحركة العمالية العربية لتلبية الطلب على العمل العربي المتنوع من عرض العمل العربي المتوفر
- تنفيذ برامج تأهيل ذات طابع علمي وتخصصي في مجال التصنيف للمنسقين الوطنيين والكوادر البشرية الوطنية في كل قطر ذات العلاقة بمجال الإحصاء وشؤون سوق العمل وتنظيم القوى العاملة واستخدامها.
 - ضمان تطوير وتحديث مكونات التصنيف من المهن وذلك بإضافة ما يستجد منها في سوق العمل العربي نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية
 - استكمال جهودها في مجال تفعيل الربط الإلكتروني بين مراكز المعلومات والإحصاء في الدول العربية

(ب) تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني

س 1- كيف يستخدم الاختصاصي التصنيف المعياري للمهن؟

ج 1- يتم اعتماد الوصف المختصر لتحديد مايلي:

- أ- المهام الرئيسية (وحدات الكفاءة)
- ب- تحليل المهام (وحدات الكفاءة) إلى واجبات (عناصر كفاءة)
- ت- تحديد المهارات لكل واجب (عناصر كفاءة) يتضمن المهارات المعرفية والاتجاهية (السلوكية) والأدائية (فنية) تتضمن تحديد درجة أهمية المهارة (1،2،3)
- ث- تحديد معايير الأداء وشروط الأداء ودليل التقييم
- ج- تحويل المعايير إلى برنامج (منهج تدريبي) يتضمن المادة التعليمية بشقيها النظري والعملية بالإضافة إلى تحديد مستلزمات التدريب مع مراعاة أن تكون مشابهة لما هو مستخدم في سوق العمل.

س 2- من هي الجهات المعنية بتحديث التصنيف المعياري للمهن؟

ج 2-

- 1- وزارة العمل/مديريات التشغيل والتدريب
- 2- مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني
- 3- الجهات المعنية بالإحصاء
- 4- الشركاء الاجتماعيون (ممثلو سوق العمل)

س 3- ماذا يحتاج الاختصاصيون كي يتمكنوا من استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في عملهم اليومي (من الحكومة، من المنظمة، من جهات أخرى)؟

ج 3-

• من الحكومة:

- 1) تشريعات ملزمة لاستخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في بناء المعايير المهنية والبرامج التدريبية وتنظيم سوق العمل المهني
- 2) تشكيل لجان وفرق فنية من الجهات المعنية لتطوير العمل
- من المنظمة: بناء القدرات من خلال عقد الدورات والورش والزيارات .

• من الجهات الأخرى (الوكالة والمنظمات العربية والدولية):

- (1) التمويل
- (2) الدعم الفني

(ج) الإرشاد والتوجيه المهني والوظيفي

س 1- كيف يستخدم الاختصاصي التصنيف المعياري للمهن؟

ج 1- فى مجال التوجيه والإرشاد المهني:

- 1- استخدام التحليل المهني في عمليات التوجيه والإرشاد من خلال (مهارات استكشاف الذات/ استكشاف المسارات المهنية)
- 2- تفعيل حملات التوعية المهنية في عمليات الترويج المهني
- 3- إنشاء قاعدة بيانات لواقع سوق العمل
- 4- استخدام أدوات القياس في التوجيه (اختبارات القدرات، الميول، الاتجاهات)
- 5- إصدار نشرات مهنية متخصصة من واقع مضمون التصنيف
- 6- التعريف بمتطلبات إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

س 2- من هي الجهات المعنية بتحديث التصنيف المعياري للمهن؟

ج 2-

- 1- وزارة التعليم العالي
- 2- وزارة التربية والتعليم
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء
- 4- ديوان الخدمة المدنية والوزارات المعنية
- 5- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- 6- مؤسسات التدريب المهني
- 7- غرف الصناعة والتجارة
- 8- مؤسسات المجتمع المدني
- 9- مجلس ETVET (مظلة)

س 3- ماذا يحتاج الاختصاصيون كي يتمكنوا من استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في عملهم اليومي (من الحكومة، من المنظمة، من جهات أخرى)؟

ج 3-

- 1- اعتماد وتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن وإلزام المؤسسات المعنية بتطبيقه
- 2- إطلاق استراتيجية وطنية للتدريب والتعليم والتشغيل المهني
- 3- إطلاق استراتيجية للتوجيه والإرشاد المهني
- 4- إنشاء قسم خاص في منظمة العمل العربية يعنى بخدمات التوجيه والإرشاد المهني لتوسيع قاعدة الاستخدام للتصنيف
- 5- عقد دورات للمرشدين المهنيين بكيفية استخدام التصنيف
- 6- تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية

وبعد عرض المجموعات لنتائج مناقشاتها ، تبين بأن متطلبات تعميق استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن تتلخص فيما يلي:

• على المستوى الوطني:

- إصدار تشريع لاعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن كمرجع للتطبيقات المختلفة وإلزام المؤسسات المختلفة باستخدامه.
- تطبيق حقيقي للتصنيف في المؤسسات المختلفة
- التعاون مع منظمة العمل العربية في تحديد مهام المنسق الوطني ومهام المختصين
- تشكيل فرق عمل فنية من الجهات المعنية

• على مستوى منظمة العمل العربية:

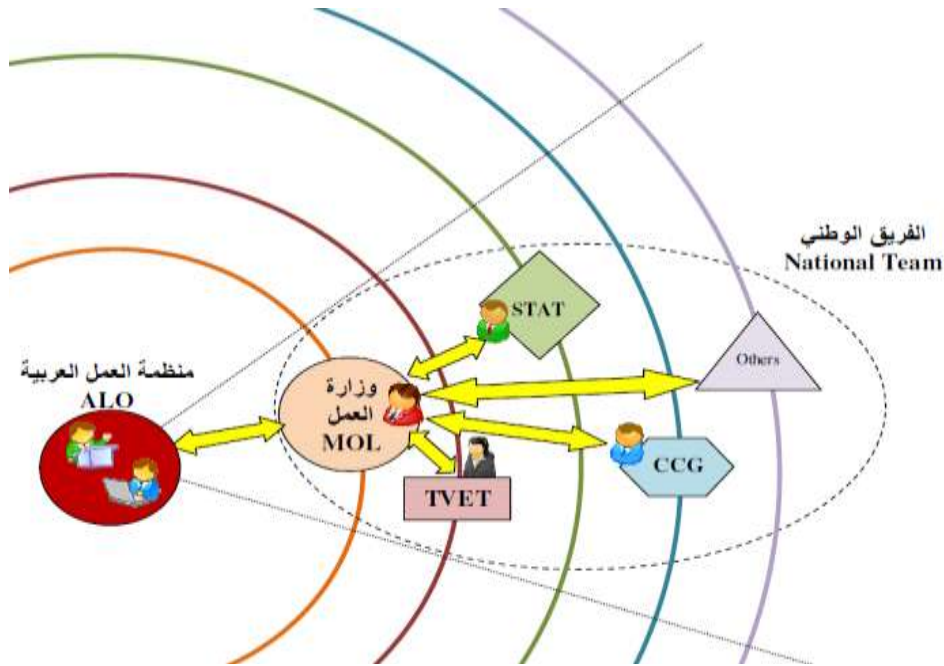
- المتابعة وتقديم الدعم لوضع تصنيف وطني اعتماداً على التصنيف العربي
- متابعة تحديث التصنيف وإضافة الأعمال والمهن الجديدة وفق ماهو مطلوب من الدول الأعضاء
- عقد نشاطات بناء القدرات للمنسقين الوطنيين وللمختصين
- تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء باستخدام كل من الوسائط الإلكترونية (منتدى، شبكة) والاجتماعات والزيارات الميدانية.

• متطلبات أخرى:

- من الجهات المانحة: التمويل والدعم الفني

(6) الهيكلية والآلية المقترحة للتحديث :

قدمت السيدة رباب حامد (رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني بمنظمة العمل العربية) والسيدة خولة كنيانة (استشاري لدى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) الهيكلية المقترحة لتغذية المنظمة بطلبات التحديث والتي تعتمد على إنشاء هيكلية فرعية في كل قطر (حيث تم اختيار الفريق الوطني في فلسطين نموذجا) وتم تلخيص المداخلة كما يلي : تكون نقطة الاتصال للمنظمة هي وزارة العمل بصفتها الشريك المباشر في القطر.



ستتمكن المنظمة من خلال وزارات العمل في الدول الأعضاء من التعاون مع جميع الجهات الأخرى المعنية في تحديث التصنيف والحصول على طلبات التحديث.

(7) مهام المنسق الوطني :

من البديهي أن المنظمة سوف لا تتدخل بالهيكلية في القطر، ولكن ستستفيد من عملية التنسيق المباشرة بين المنظمة ووزارة العمل لإطلاق المبادرة لتشكيل فريق وطني في كل بلد حيث يلعب المنسقون الوطنيون دوراً أساسياً في آلية التحديث من خلال مهام المنسق الوطني ، ومن أبرزها :

- التواصل والتعاون بشكل مستمر مع الأفراد والجهات المعنية باستخدام وتحديث التصنيف: داخل وزاراتهم ومع الوزارات والجهات الأخرى في بلدهم، ومع منظمة العمل العربية.
- المساهمة والمتابعة لتغذية المنظمة بطلبات التحديث، وإعلام الجهات المعنية في بلدهم بما تم تحديثه في التصنيف.
- المساعدة في تنظيم وعقد وتوثيق النشاطات المختلفة المتصلة بالتصنيف في بلدانهم مع المنظمة و/أو المؤسسات الأخرى.

من ناحية أخرى فإن المختصين سيساهمون كممثلين عن مؤسساتهم في عملية التحديث من خلال:

- التعاون مع المنسق الوطني في القطر في تغذية طلبات التحديث من مؤسساتهم.
- المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها منظمة العمل العربية على المستوى القومي للمختصين بهدف مناقشة طلبات التحديث الواردة من الأقطار المختلفة والاتفاق على التحديثات التي ستبناها المنظمة.

(8) بعض الإجراءات القادمة لمنظمة العمل العربية :

- قدم السيد/ محمد شريف الخطوات المستقبلية التي خططت لها المنظمة في إطار تكليفها بمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كما يلي :
- أ- إحاطة شركاء المنظمة في الدول الأعضاء (وزارات العمل) بهيكلية التحديث ومهام المنسقين والمختصين. ومن ثم ستطلب المنظمة من المنسقين الوطنيين تسهيل تزويدها بطلبات التحديث من المؤسسات المختلفة في بلدانهم (حتى منتصف سبتمبر 2012).
 - ب- دعوة مجموعة من المختصين (الخبراء) للاجتماع ودراسة مقترحات التحديث الواردة من الأقطار والاتفاق على التحديثات التي ستتناها المنظمة (الأسبوع الأخير من سبتمبر).
 - ج- سيتم عرض وثيقة التحديث في حال اكتمالها لمعالى السيد المدير العام بهدف عرضها على الدورة القادمة لمجلس الإدارة (دورة أكتوبر) إذا دعت الحاجة لاستحصال موافقة الأجهزة الدستورية.
 - د- المنظمة ستعرض في إطار تقرير إنجازاتها نشاط المنظمة المتعلق بتحديث وتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن إلى مؤتمر العمل العربي المخطط له في مارس 2012.
 - هـ- ستتابع المنظمة سعيها لدعم التطبيق في الدول العربية كافة من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة والمؤسسات والمنظمات الأخرى على التوازي مع عملية التحديث.

محمد شريف
ط / محمد